

قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي

2017

قياس مستوى الشمول المالي
وثورة التكنولوجيا المالية

عرض عام

آسلي ديميرجوتش-كونت
ليورا كلابر
دوروثي سينجر
سنية أنصار
جيك هيس

قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي

2017

قياس مستوى الشمول المالي
وثورة التكنولوجيا المالية

عرض عام

آسلي ديميرجوتش-كونت
ليورا كلابر
دوروثي سينجر
سنية أنصار
جيك هيس

مجموعة البنك الدولي

يحتوي هذا التقرير على العرض العام، فضلاً عن قائمة المحتويات لتقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية: doi: 10.1596/978-1-4648-1259-0. وبعد النشر، ستتاح نسخة للتقرير النهائي الكامل بصيغة PDF على هذا الموقع: https://openknowledge.worldbank.org/ ويمكن طلب نسخ مطبوعة من هذا الموقع: http://Amazon.com. يرجي استخدام النسخة النهائية من التقرير في الاستشهاد وإعادة الإنتاج والتعديل.

©2018 International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank

1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 1000-473-202، موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكِّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات التي يتضمنها هذا التقرير. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة على أية خريطة في هذا التقرير أي حُكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذه الوثيقة ما يشكل أو ما يعتبر قيداً على، أو تخلياً عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والأذون

هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي http://creativecommons. org/licenses/by/3.0/igo (CC BY 3.0 IGO). وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ أو توزيع أو نقل أو اقتباس هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

عزو العمل إلى المؤلف– يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: آسلي ديميرجوتش-كونت، وليورا كلابر، ودوروثي سينجر، وسنية أنصار، وجيك هيس 2018. *قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية*. كتيب العرض العام. واشنطن: البنك الدولي. الترخيص: ترخيص المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO.

الترجمات– عند ترجمة هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسب العمل: *ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.*

الاقتباسات– إذا قمت بالاقتباس من هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسبة العمل لصاحبه: *هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. والمسؤولية عن وجهات النظر والآراء المُعبَّر عنها في الاقتباس تقع على كاتب الاقتباس أو كاتبيه وحدهم، ولا يُقرها البنك الدولي.*

المحتوى المملوك من قبل أطراف أخرى– البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة كافة مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوِّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوِّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أية دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوِّنات هذا العمل، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد هل يقتضي الأمر الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول والأشكال والصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA; e-mail: pubrights@worldbank.org.

تصميم الغلاف: هانك إسحاق من 495 Digital

المحتويات

مقدمة **v**

شكر وتقدير **vii**

نبذة عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي **ix**

عرض عام 1 **1**

أسباب أهمية الشمول المالي للتنمية 1

استمرار تزايد امتلاك الحسابات المصرفية 2

استمرار التفاوت في ملكية الحسابات المصرفية 4

من لا يزالون بلا حسابات مصرفية- وأسباب ذلك 4

كيف يقوم الناس بسداد المدفوعات وتلقيها 6

كيف يستخدم الناس حساباتهم ويصلون اليها 7

أنماط الادخار والائتمان والقدرة على مواجهة المخاطر المالية 8

زيادة الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية 10

ثبت المراجع 14

محتويات تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017:

قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية **17**

تمهيد

بالنسبة لمن يلتزمون منا بتعزيز الشمول المالي، تُعد قاعدة البيانات العالمية للشمول المالي (المؤشر العالمي للشمول المالي) هي الأداة الأكثر قيمة في هذا الشأن. وتقدم قاعدة البيانات القيِّمة هذه صورة دقيقة ومتعددة الأبعاد لما وصلنا إليه ومدى التقدُّم الذي حققناه في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية الأساسية التي يحتاج إليها الناس لحماية أنفسهم من الضيق والمشقة والاستثمار في مستقبلهم.

ويعرض *تقرير* "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية" بعض النتائج الرئيسية من قاعدة البيانات هذه، إلى جانب أفكار تفصيلية عن كيفية تمكُّن البالغين في أكثر من 140 بلداً من امتلاك حسابات مصرفية والقيام بسداد المدفوعات والادخار والاقتراض وإدارة المخاطر المالية. وكما تُظهر البيانات، فإن لكل بلد نجاحاته وتحدياته وفرصه فيما يتعلق بالشمول المالي. وتبيِّن مجموعة متزايدة من البحوث تأثير ما تحققه البلدان من تقدُّم في تحقيق أولويات مهمة مثل الحد من الفقر والجوع وعدم المساواة بين الجنسين. وحالياً، تستخدم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لتتبع ما تحقق من تقدُّم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وقد اعتمدت عشرات الحكومات الوطنية سياسات لتوسيع نطاق الشمول المالي. وبدأت هذه الجهود، وغيرها من الجهود العالمية والوطنية، تؤتي ثمارها. وتكشف البيانات الجديدة لهذا المؤشر أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات تبلغ حالياً 69% على مستوى العالم، أي بزيادة قدرها سبع نقاط مئوية منذ عام 2014. وتعني هذه الأرقام أن 515 مليون بالغ تمكَّنوا من الاستفادة من الأدوات المالية. ولا تزال أرقام عام 2017 المتعلقة بإجمالي ملكية الحسابات تواصل مسارها التصاعدي الذي نشاهده منذ إصدار قاعدة بيانات هذا المؤشر لأول مرة -ارتفاع نسبة الشمول المالي بواقع 18 نقطة مئوية منذ عام 2011 حيث كانت نسبة امتلاك الحسابات تبلغ 51%.

وتعكس بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 استمرار التطور في هذا الشأن. فما تحقق من تقدُّم مؤخراً كان مدفوعا بأنظمة الدفع الرقمي والسياسات الحكومية وإصدار جيل جديد من الخدمات المالية التي يمكن الوصول إليها من خلال الهواتف المحمولة والإنترنت.

وقد ثبتت قدرة التكنولوجيا المالية على توسيع نطاق الحصول على الحسابات واستخدامها بصورة أكثر إقناعاً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء حيث يمتلك حالياً 21% من البالغين حسابات مالية عبر الهاتف المحمول، وهي تقريباً ضعف النسبة في عام 2014 والنسبة الأعلى عن أي منطقة في العالم. ورغم تركُّز الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة في شرق أفريقيا، فإن تحديث عام 2017 يُظهر أن هذه الخدمات انتشرت في غرب أفريقيا وخارجه.

وتُحدث التكنولوجيا الرقمية تحولاً في خريطة أنظمة الدفع. فعالمياً، قام 52% من البالغين بإرسال أو تلقي مدفوعات رقمية في العام الماضي، مقابل 42% في عام 2014. وقد دخلت المؤسسات التكنولوجية العملاقة في المجال المالي، مستفيدةً من المعرفة المتعمقة بالعملاء لتقديم طائفة واسعة من الخدمات المالية. وتسهِّل عمليات الدفع التي تُجرى عبر منصاتها التكنولوجية زيادة استخدام الحسابات في البلدان الصاعدة الرئيسية مثل الصين، حيث يستخدم 57% من مالكي الحسابات الهواتف المحمولة أو الإنترنت في عمليات الشراء أو دفع الفواتير، وهي تقريباً ضعف النسبة في عام 2014.

وتحقق قدر من التقدُّم في مساعدة النساء على الحصول على الخدمات المالية. فقبل ثلاث سنوات في الهند، كان احتمال امتلاك الرجال حسابات مصرفية تزيد بواقع 20 نقطة مئوية منها بين النساء. وحالياً، تقلصت الفجوة بين الجنسين في الهند إلى 6 نقاط مئوية، وذلك بفضل مساعي الحكومة القوية لزيادة امتلاك الحسابات المصرفية من خلال بطاقات تحديد الهوية بالبصمة الإلكترونية.

ومع ذلك، لا تزال النساء متخلفة كثيراً عن الرجال في معظم بلدان العالم. فعالمياً، يمتلك 65% من النساء حسابات مصرفية مقابل 72% من الرجال، وهذه الفجوة التي بواقع سبع نقاط مئوية لم يطرأ عليها أي تغيير تقريباً منذ عام 2011. وهناك نواحٍ أخرى لم تتحقق فيها المساواة في امتلاك الحسابات المصرفية. ولم تتحسَّن الفجوة بين الأغنياء والفقراء منذ عام 2014: نسبة امتلاك الحسابات أعلى بواقع 13 نقطة مئوية بين البالغين المنتمين لأغنى 60% من الأسر المعيشية في البلدان مقارنةً بمن ينتمون لأفقر 40% من الأسر المعيشية. ولا يزال سكان المدن يستفيدون من إمكانية الحصول على التمويل على نطاق أوسع بكثير مقارنةً بالقرى. ففي الصين، مازال هناك نحو 200 مليون بالغ في المناطق الريفية خارج نطاق النظام المالي الرسمي.

وستكون لمواصلة إشراك مؤسسات الأعمال أهمية بالغة لإطلاق الفرص لتوسيع نطاق الشمول المالي. وتدفع الشركات الأجور نقداً إلى نحو 230 مليون بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية على مستوى العالم، وبالتالي فالتحوُّل إلى دفع الأجور إلكترونياً يمكن أن يساعد هؤلاء العاملين على الانضمام إلى النظام المالي الرسمي. وتتيح الهواتف المحمولة والإنترنت أيضاً فرصا قوية لتحقيق تقدُّم: عالمياً، يمتلك مليار بالغ من المحرومين من الخدمات المالية بالفعل هواتف محمولة، ويُتاح لنحو 480 مليوناً إمكانية الاتصال بالإنترنت.

لكن القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الإنمائية يجب عليها جميعاً زيادة التركيز على استخدام الحسابات المصرفية، وهو ما ظل محصوراً في الادخار والاقتراض. فبدون استخدام الناس لحساباتهم بصورة نشطة، سيضيع تأثير عملنا.

وتُعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي مورداً لا غنى عنه لمن يعملون منا على زيادة شمول هذه الخدمات. وإنني فخورة بمشاركتي مع فريق المؤشر العالمي للشمول المالي، كما أتوجَّه بالشكر إلى مجموعة بحوث التنمية بالبنك الدولي ومؤسسة بيل وملينداً جيتس على مساندة هذه المبادرة بالغة الأهمية. وآمل أن تستمر الحكومات ومؤسسات الأعمال وأنصار التنمية في الاستنارة بتقرير "قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية" وما به من معلومات قيِّمة بالتزامن مع مضاعفة جهودنا الرامية إلى تعميق شمول هذه الخدمات.

جلالة الملكة ماكسيما ملكة هولندا
المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التمويل الشامل من أجل التنمية
والرئيسة الفخرية للشراكة العالمية لمجموعة العشرين من أجل الشمول المالي

شكر وتقدير

أعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي الشمول المالي لعام 2017 فريق التمويل وتنمية القطاع الخاص بمجموعة بحوث التنمية، وهو فريق تقوده ليورا كلابر ويعمل تحت إشراف آسلي ديميرجوتش-كونت ويضم كلاً من سنية أنصار، وجيك هيس، وديكشا كوكاس، وأدريان سيجريد لارسون، ودوروث سينجر. وتم تنفيذ هذا العمل تحت إدارة شانتايانان ديفاراجان. ويعرب الفريق عن امتنانه لما تلقاه من تعليقات جوهرية في مختلف مراحل هذا المشروع من جانب كل من تيتو كورديلا، وروبرت كول، ولوريتا مايكلز، وسيباستيان-إيه مولينوس، وسيلا بازارباسيوجلو-دوتز، وماهيش أتامتشانداني، والزملاء بالبنك الدولي في مكتب نائب الرئيس لاقتصاديات التنمية ومجموعة الممارسات العالمية المعنية بالتمويل والقدرة على المنافسة والابتكار، وكذلك العاملين في مؤسسة بيل ومليندا جيتس، وتحالف أفضل من النقد، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، والجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، والشراكة العالمية لمجموعة العشرين من أجل الشمول المالي، ومكتب المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التمويل الشامل من أجل التنمية. ويعرب الفريق عن امتنانه أيضاً لمؤسسة جلوب لإجرائها المسوح الاستقصائية بشكل ممتاز ومساندتها في هذا الشأن، وذلك تحت توجيه جون كليفتون وجو دالي وبدعم من سينثيا إنجليش ونيلي إسيبوفا.

ويتوجَّه الفريق بشكر خاص إلى مؤسسة بيل ومليندا جيتس على ما قدمته من مساندة مالية أتاحت جمع هذه البيانات ونشرها.

وقام بإنشاء الخرائط طارق أفضل خوخر وأندرو مايكل ويتبي من مجموعة بيانات التنمية التابعة للبنك الدولي. وقدَّم برونو بونانسي من وحدة تصميم الخرائط بالبنك الدولي إرشادات حول إنشاء الخرائط. وتولى إدارة أعمال التصميم والتنضيد فريق في كوميونيكيشنز ديفلوبمنت إنكوربوريتيد بقيادة بروس روس-لارسن. وقام هانك إيزاك من شركة 495 ديجيتال بتصميم الغلاف. كما قدمت أليسون سترونج مساعدة تحريرية. وضمَّ فريق الإنتاج باتريشيا كاتاياما (المشتريات) وسوزان جراهام (مديرة المشاريع).

نبذة عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي

في عام 2011، دشَّن البنك الدولي – بتمويل من مؤسسة بيل ومليندا جيتس – قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي التي تُعد أشمل قاعدة بيانات في العالم عن كيفية قيام البالغين بالادخار والاقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية. وتغطي قاعدة البيانات هذه، التي تعتمد على بيانات المسوح الاستقصائية التي يتم جمعها بالتعاون مع مؤسسة جالوب "Gallup"، أكثر من 140 بلداً حول العالم. وأعقبت الجولة الأولى من المسوح الاستقصائية جولة ثانية في عام 2014 وأخرى ثالثة في عام 2017.

وتشتمل قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017، التي جُمِعت باستخدام مسوح استقصائية ممثلة على المستوى الوطني شملت ما يزيد عن 150 ألف بالغ في سن 15 عاما على الأقل بأكثر من 140 بلداً، على مؤشرات محدَّثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها. وتحتوي أيضاً على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية. وتُظهر البيانات وجود فرص لتوسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بين مَن ليست لديهم حسابات، وكذلك تشجيع زيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية بين من يمتلكون حسابات.

وقد أصبحت قاعدة البيانات هذه ركيزة أساسية للجهود العالمية الرامية إلى تشجيع الشمول المالي. وبالإضافة إلى الاستشهاد بها على نطاق واسع من جانب الباحثين والعاملين في مجال التنمية، تُستخدم قاعدة البيانات هذه لتتبع التقدُّم نحو تحقيق هدف البنك الدولي المتعلق بالشمول المالي بحلول عام 2020 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

يستخلص هذا العرض العام النتائج الرئيسية من كل فصل من الفصول الستة للتقرير الرئيسي عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017. ويمكن الاطلاع على قاعدة البيانات، والنص الكامل للتقرير، والبيانات القُطرية الأساسية لجميع الأشكال – إلى جانب الاستبيان ومنهجية المسح والمواد الأخرى ذات الصلة – على هذا الموقع http://www.worldbank.org/globalfindex.

جميع المتوسطات الإقليمية والعالمية الواردة في هذه المطبوعة مرجَّحة حسب تعداد السكان. ولا تشمل المتوسطات الإقليمية سوى البلدان النامية (البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي).

الاستشهاد المرجعي لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 هو كالتالي:

ديميرجوتش-كونت، آسلي، وليورا كلابر، ودوروثي سينجر، وسنية أنصار، وجيك هيس. 2018. قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017: قياس الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

عرض عام

يمكن أن تساعد الخدمات المالية في دفع عجلة التنمية. فهي تساعد الناس على الإفلات من براثن الفقر من خلال تسهيل الاستثمار في قطاعات الصحة والتعليم وأنشطة الأعمال.كما أنها تسهِّل إدارة الأزمات المالية الطارئة، مثل فقدان العمل أو ضعف المحصول، التي يمكن أن تدفع الأسر إلى هاوية الفاقة والعوز. ويفتقر العديد من الفقراء حول العالم إلى الخدمات المالية التي يمكن أن تقوم بهذه الوظائف، مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية. وبدلاً من ذلك، يعتمدون على الأموال النقدية التي يمكن أن تكون غير آمنة وصعبة في إدارتها. ولهذا، جعل البنك الدولي تعزيز الشمول المالي، أي إتاحة الحصول على الخدمات المالية الرسمية واستخدامها، من الأولويات الرئيسية.

أسباب أهمية الشمول المالي للتنمية

تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالباً إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إيلاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية.

ويمكن تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي. فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، التي تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها من خلال الهاتف المحمول، يمكن أن تساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر. وتوصلت دراسة في كينيا إلى أن إتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة، لاسيما للنساء. فقد مكَّن ذلك الأسر التي تعولها نساء من زيادة مدخراتها بأكثر من الخُمس، وسمح لنحو 185 ألف امرأة بترك العمل بالزراعة وإنشاء مشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وساعد في تقليص نسبة الفقر المدقع بين هذه الأسر المعيشية بواقع 22%.

ويمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الناس أيضاً على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة. وفي كينيا، توصل باحثون إلى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل، لم يقم مستخدمو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الإنفاق على أسرهم، فيما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسبة تتراوح من 7% إلى 10%.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقلل الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات. ففي برنامج للإغاثة مدته خمسة أشهر في النيجر، أدى التحوُّل إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة، بدلاً من دفعها نقداً، إلى توفير 20 ساعة في المتوسط على المستفيدين، وهي إجمالي مدة الانتقال والانتظار لاستلام الدفعات.

ويمكن أن تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات. فبعد تزويد البائعين بالأسواق في كينيا، لاسيما النساء، بحسابات ادخار، ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بواقع 60%. وزاد إنفاق الأسر التي تعولها نساء في نيبال على الأغذية المغذية (اللحوم والأسماك) بنسبة 15% وعلى التعليم بنسبة 20%، وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية. وارتفع إنفاق المزارعين في ملاوي، الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات للادخار، على المعدات الزراعية بنسبة 13% كما زادت قيمة محاصيلهم بواقع 15%.

وبالنسبة للحكومات، فالتحوُّل من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد من الفساد ويحسِّن مستوى الكفاءة. وفي الهند، انخفضت نسبة تسرُّب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع 47% (2.8 نقطة مئوية) عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الإلكترونية بدلاً من تسليمها نقداً. وفي النيجر، أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة، وليس نقداً، إلى تقليص التكلفة المتغيِّرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة 20%.

استمرار تزايد امتلاك الحسابات المصرفية

تُظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن 515 مليون بالغ في مختلف أنحاء العالم قد فتحوا حسابات إما في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في الفترة بين عامي 2014 و2017. ويعني ذلك أن 69% من البالغين يمتلكون حالياً حسابات، مقابل 62% في عام 2014 و51% في عام 2011. وفي البلدان مرتفعة الدخل، يمتلك 94% من البالغين حسابات، مقابل 63% في البلدان النامية. وهناك أيضا تفاوت واسع النطاق في ملكية الحسابات من بلد لآخر (الخريطة 1).

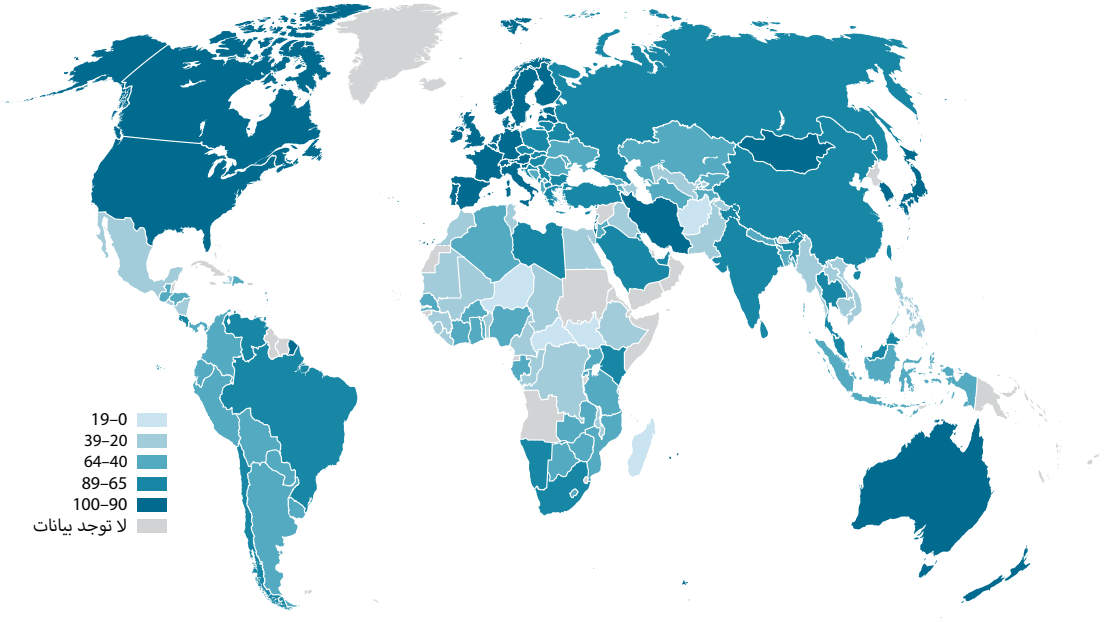
والغالبية العظمى من مالكي الحسابات لديهم حسابات إما في البنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية المنظَّمة. وتُعد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء هي المنطقة الوحيدة التي تزيد فيها نسبة البالغين ممن لديهم حسابات مالية عبر الهاتف المحمول عن 10%. وكان ذلك موجوداً أيضاً في عام 2014. ففي ذلك الوقت، كانت شرق أفريقيا مركزاً للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في المنطقة. لكن الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول انتشرت منذ ذلك الحين إلى أنحاء جديدة من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (الخريطة 2). فنسبة البالغين الذين لديهم هذه الحسابات تجاوزت حالياً 30% في كوت ديفوار والسنغال و 40% في الجابون.

وانتشرت الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول أيضاً في بلدان خارج منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ففي بعض البلدان من بينها بنجلاديش وإيران ومنغوليا وباراجواي، وصلت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية عبر الهاتف المحمول إلى نحو 20% أو أكثر.

الخريطة 1

الْيَوْمَ 69%، من البالغين حول العالم لديهم حساب مصرفي

نسبة البالغين ممن لديهم حساب مصرفي، 2017

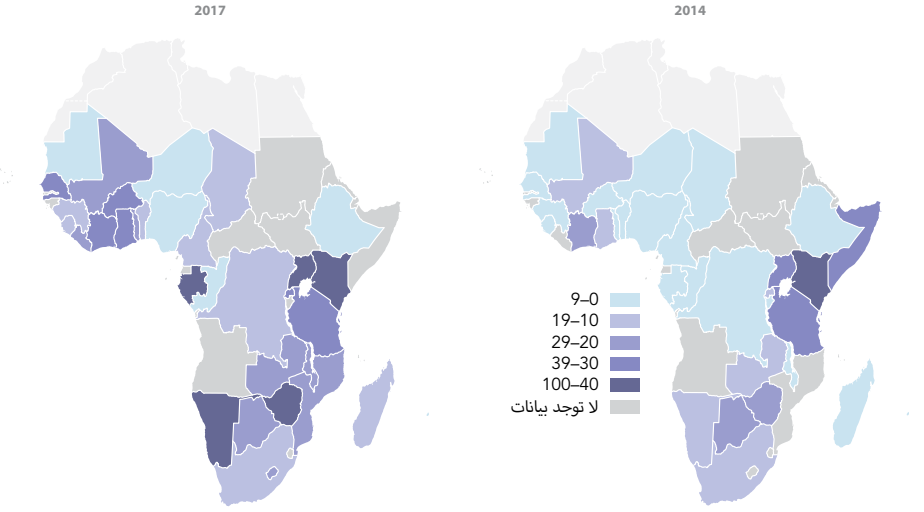


المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

الخريطة 2

حسابات الهاتف المحمول انتشرت على نطاق واسع في أفريقيا جنوب الصحراء منذ 2014

بالغون لديهم حسابات على الهاتف المحمول (%)



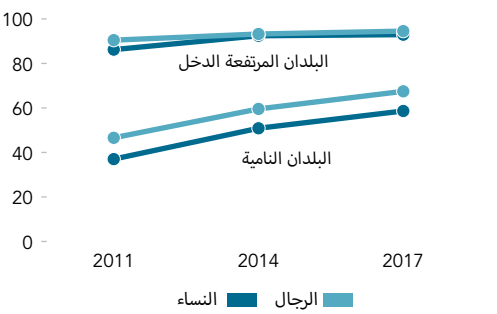
المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.
ملاحظة: البيانات المعروضة عن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء فقط.

استمرار التفاوت في ملكية الحسابات المصرفية

الشكل 1

الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية قائمة في البلدان النامية

بالغون لديهم حساب مصرفي (%)



المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

حتى مع استمرار تزايد امتلاك الحسابات، لا يزال التفاوت قائماً. فهناك 72% من الرجال يمتلكون حسابات، مقابل 65% من النساء. وهذه الفجوة بين الجنسين وهي بواقع 7 نقاط مئوية كانت موجودة أيضاً في عامي 2014 و2011. وفي البلدان النامية، لم يطرأ أي تغيير على هذه الفجوة حيث لا تزال بواقع 9 نقاط مئوية (الشكل 1).

ولم تضيق الفجوة بين الفئات الأكثر ثراءً والفئات الأشد فقراً. فمن بين المنتمين لأغنى 60% من الأسر المعيشية في البلدان، يمتلك 74% من البالغين حسابات. لكن بين من ينتمون لأفقر 40% من الأسر، لا يمتلك سوى 61% من البالغين حسابات، مما يخلق فجوة عالمية بواقع 13 نقطة مئوية. وهذا الفارق متشابه في البلدان النامية، كما لم تتغيَّر هذه الفجوة بشكل ملموس منذ عام 2014. وملكية الحسابات أقل أيضاً بين البالغين الشباب، والأشخاص الأقل تعليماً، ومن هم خارج قوة العمل.

لكن الصورة ليست قاتمة تماماً. ولننظر إلى الهند حيث تدفع الحكومة بقوة نحو زيادة امتلاك الحسابات من خلال بطاقات تحديد الهوية بالبصمة الإلكترونية، وهو ما ساعد في تضييق الفجوة بين الجنسين وكذلك بين البالغين الأغنياء والفقراء. وهناك بلدان نامية عديدة لا توجد بها فجوات كبيرة بين الجنسين، من بينها الأرجنتين وإندونيسيا وجنوب أفريقيا.

من لا يزالون بلا حسابات مصرفية- وأسباب ذلك

عالمياً، مازال هناك نحو 1.7 مليار بالغ لا يمتلكون حسابات، أي ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول. ولأن عموم البالغين تقريباً يمتلكون حسابات في البلدان مرتفعة الدخل، فإن جميع البالغين الذين ليست لديهم حسابات يعيشون في العالم النامي. وبالفعل، يعيش قرابة النصف في سبعة بلدان نامية فقط هي: بنجلاديش، والصين، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، ونيجيريا، وباكستان (الخريطة 3).

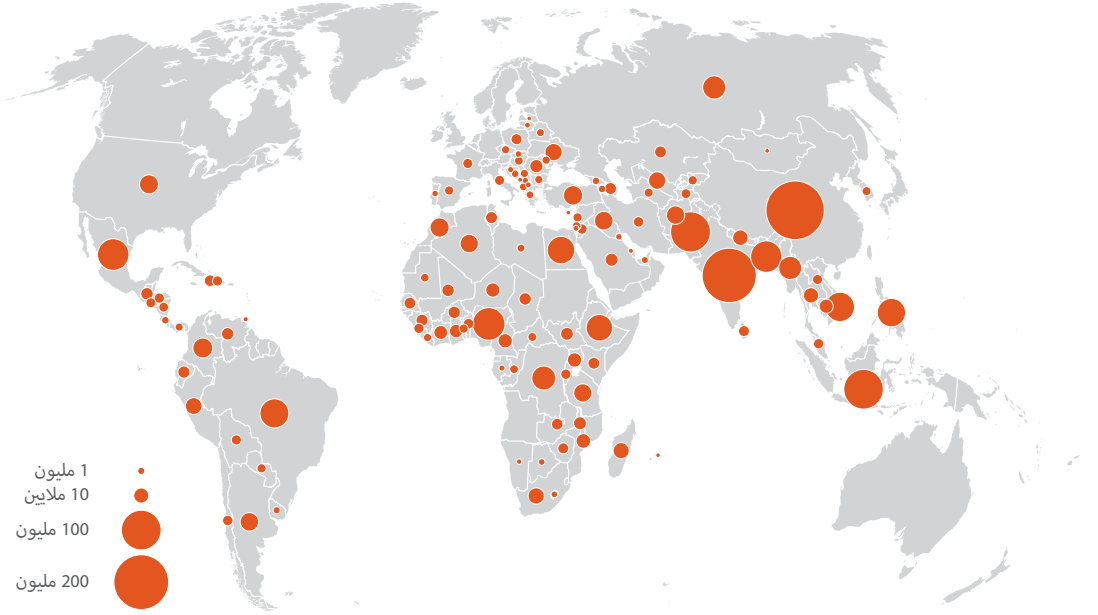
يمثل النساء 56% من إجمالي البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية. وتمثل النساء نسبة كبيرة بين مَن لا يمتلكون حسابات مصرفية في البلدان التي لا توجد بها سوى نسبة صغيرة من البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية، مثل الصين والهند، وكذلك في البلدان التي تصل بها هذه النسبة إلى النصف أو أكثر مثل بنجلاديش وكولومبيا.

ويشكِّل الفقراء أيضا نسبة غير متكافئة ممن ليست لديهم حسابات مصرفية. وعالمياً، ينحدر نصف البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية من أفقر 40% من الأسر في بلدانهم، فيما ينتمي النصف الآخر لأغنى 60% من الأسر. لكن هذا النمط متفاوت فيما بين البلدان. ففي البلدان التي لا يمتلك فيها نصف البالغين أو أكثر حسابات مصرفية، يكون احتمال انتمائهم للأسر الفقيرة أو الغنية متساوية. لكن في البلدان التي تتراوح فيها هذه النسبة بين نحو 20 و30% فقط، فإن احتمال انتماء غير المالكين للحسابات المصرفية إلى الفقراء تكون أكبر بكثير.

الخريطة 3

عالميا، 1.7 مليار بالغ ليس لديهم حساب مصرفي

بالغون لديهم حساب مصرفي، 2017



المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

ملاحظة: البيانات غير معروضة للبلدان التي تقل نسبة البالغين بدون حساب مصرفي عن 5%

والمستوى التعليمي للبالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية يكون منخفضاً على الأرجح. ففي العالم النامي، لم يحصل نحو نصف مجموع البالغين إلا على التعليم الابتدائي أو أقل. وتقترب النسبة من الثلثين بين البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية، فيما حصل أكثر من ثلثهم بقليل على التعليم الثانوي وما بعد الثانوي.

يقل احتمال عدم امتلاك حسابات مصرفية بين مَن هم ضمن القوى العاملة النشطة. ورغم أن نحو 37% من مجموع البالغين في العالم النامي خارج قوة العمل، فإن 47% من البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية هم خارج قوة العمل كذلك. ومن بين هؤلاء، يكون احتمال وجود النساء خارج قوة العمل أكبر مقارنةً بالرجال.

لإلقاء الضوء على أسباب عدم امتلاك حسابات مصرفية، اشتمل المسح الاستقصائي لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 على سؤال للبالغين ممن ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية عن الأسباب وراء ذلك. وذكر معظمهم سببين. وكان السبب الأكثر شيوعاً هو أنهم لا يمتلكون أموالاً تستدعي استخدام حساب. وقد أشار ثلثان إلى ذلك باعتباره أحد الأسباب وراء عدم امتلاك حساب في مؤسسة مالية، فيما أشار الخمس تقريباً إليه باعتباره السبب الوحيد. وأشار نحو ربع من أجابوا على هذا السؤال إلى التكلفة وبُعد المسافة، وأفادت نسبة مماثلة أنهم لا يمتلكون حساباً لأن أحد أفراد الأسرة لديه حساب بالفعل. وفي المقابل، أشار نحو خمس البالغين ممن لا يملكون حسابات في مؤسسات مالية إلى نقص المستندات وانعدام الثقة في النظام المالي، فيما أشار 6% إلى شواغلهم الدينية.

كيف يقوم الناس بسداد المدفوعات وتلقيها

يقوم معظم الناس بسداد المدفوعات، مثل تلك الخاصة بفواتير المرافق، أو إرسال الأموال إلى ذويهم في جزء آخر من البلاد. ويتلقى معظمهم المدفوعات مثل الأجور أو التحويلات الحكومية. وقد اشتمل المسح الاستقصائي لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 على سؤال عن أنواع المدفوعات التي يسددها الأشخاص ويتلقونها وكيفية إجرائهم لهذه المعاملات-باستخدام حساب أم نقداً.

المدفوعات من الحكومة

عالمياً، يتلقى نحو ربع البالغين مدفوعات من الحكومة– سواء أجور القطاع العام أو معاشاته التقاعدية أو التحويلات الحكومية (الإعانات الاجتماعية مثل الدعم، أو إعانات البطالة، أو مدفوعات النفقات التعليمية أو الطبية).وفي البلدان عالية الدخل، يتلقى 43% من البالغين تلك المدفوعات؛ وتصل هذه النسبة إلى النصف في البلدان النامية. وفيما عدا البلدان الأشد فقراً، فإن معظم الأشخاص الذين يحصلون على مدفوعات من الحكومة يتلقونها في حسابات مصرفية.

المدفوعات الخاصة بالعمل

تغطي بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أيضاً مدفوعات الأجور بالقطاع الخاص بالإضافة إلى غيرها من المدفوعات الخاصة بالعمل، مثل مدفوعات بيع المنتجات الزراعية. وعالمياً، يحصل 28% من البالغين على أجور من القطاع الخاص -46% من البالغين في البلدان مرتفعة الدخل و24% في البلدان النامية.وفي البلدان مرتفعة الدخل، يتلقى معظم البالغين هذه المدفوعات في حسابات مصرفية، فيما لا يقوم بذلك سوى النصف تقريباً في البلدان النامية.

ويحصل نحو 15% من البالغين في البلدان النامية على مدفوعات خاصة ببيع المنتجات الزراعية، حيث يتلقى جميعهم تقريباً هذه المدفوعات نقداً. لكن في بعض البلدان بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء مثل غانا وكينيا وزامبيا، يتلقى نحو 40% ممن يحصلون على مدفوعات زراعية مستحقاتهم في حسابات خاصة بهم، تكون في أغلب الأحوال حسابات مالية عبر الهاتف المحمول.

مدفوعات التحويلات المحلية

تشكِّل التحويلات المحلية، وهي الأموال التي تُرسل إلى أو من الأقارب أو الأصدقاء في جزء آخر من البلاد، جزءاً مهماً من الاقتصاد في أماكن عديدة. وينطبق ذلك بشكل خاص على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يقوم نحو نصف البالغين بإرسال مثل هذه المدفوعات أو تلقيها. وفي البلدان النامية، يستخدم من يرسلون تحويلات محلية أو يتلقونها على الأرجح حسابات للقيام بذلك: 46% يعتمدون على الحسابات، فيما يستخدم 27% الأموال النقدية، و19% يستخدمون موظف الشباك، و8% يلجأون إلى وسيلة أخرى. وينطبق هذا النمط عادةً على العديد من البلدان النامية، بما فيها بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

كيف يستخدم الناس حساباتهم ويصلون اليها

إن امتلاك حساب يمثل خطوة أولى مهمة نحو الشمول المالي. لكن للاستفادة بشكل كامل من امتلاك حساب، يلزم أن يكون بمقدور الشخص استخدامه بطرق آمنة وملائمة. وتقدم قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أفكاراً ليست فقط حول من يمتلكون الحسابات، بل أيضا عما إذا كانت تُستخدم في إجراء المدفوعات وكيفية القيام بذلك.

بالنسبة للمدفوعات الرقمية

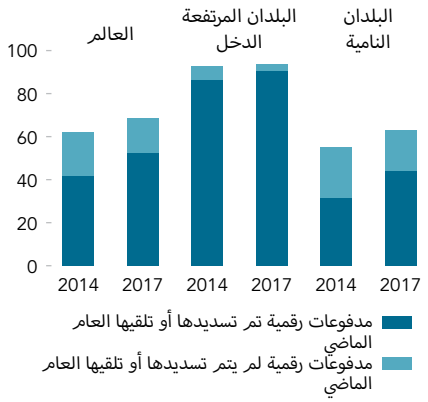
عالمياً، أفاد 52% من البالغين، أو 76% من مالكي الحسابات، بأنهم استخدموا حساباتهم مرة واحدة على الأقل في إرسال أو استلام مدفوعات رقمية خلال العام الماضي. وفي البلدان مرتفعة الدخل، بلغت النسبة 91% من البالغين (97% من مالكي الحسابات) مقابل 44% من البالغين (70% من مالكي الحسابات) في البلدان النامية.

واستخدام المدفوعات الرقمية آخذ في الارتفاع. فقد زادت نسبة البالغين حول العالم الذين يرسلون أو يتلقون مدفوعات رقمية بواقع 11 نقطة مئوية بين عامي 2014 و2017 (الشكل 2). وفي البلدان النامية، ارتفعت نسبة البالغين الذين يستخدمون هذه المدفوعات بواقع 12 نقطة مئوية لتصل إلى 44%.

الشكل 2

مزيد من الأفراد لديهم حساب مصرفي يستخدمونه في المدفوعات الرقمية

بالغون لديهم حساب مصرفي (%)



المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت

توفر الهواتف المحمولة والإنترنت بشكل متزايد بديلاً لبطاقات الخصم والائتمان لإجراء معاملات دفع مباشرة من الحساب. وفي البلدان مرتفعة الدخل، أفاد 51% من البالغين (55% من مالكي الحسابات) بأنهم أجروا معاملة مالية واحدة على الأقل في العام الماضي باستخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت. وأما في البلدان النامية، فقد أفاد 19% من البالغين (30% من مالكي الحسابات) بأنهم أجروا معاملة دفع مباشرة واحدة على الأقل باستخدام حساب مالي عبر الهاتف المحمول، أو من خلال هاتف محمول، أو الإنترنت.

طرق استخدام الهاتف المحمول

بالنسبة لاستخدام الهاتف المحمول في الخدمات المالية، تمثل الصين وكينيا نموذجين مختلفين. ففي الصين، تُقدَّم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بشكل رئيسي من خلال مقدِّمي خدمات الدفع للغير، مثل علي باي (Alipay) ووي تشات (WeChat)، باستخدام تطبيقات الهواتف الذكية المرتبطة بحساب في بنك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية. لكن في كينيا، تُقدَّم هذه الخدمات بشكل أساسي من خلال مشغِّلي شبكات الهاتف المحمول، ولا يلزم ربط الحساب المالي عبر الهاتف المحمول بحساب آخر في مؤسسة مالية.

وفي كينيا، يمتلك معظم أصحاب الحسابات حساباً في مؤسسة مالية وحساباً مالياً عبر الهاتف المحمول. وينعكس ذلك في كيفية إجراء الناس للمدفوعات عبر الهاتف المحمول. فهناك 40% من البالغين لا يستخدمون سوى الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول لإجراء تلك المدفوعات. ويعتمد 29% آخرون على طريقتين، استخدام الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول وأيضاً استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حساباتهم في المؤسسات المالية. ويقوم 2% بإجراء المدفوعات

فقط باستخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حساباتهم في المؤسسات المالية. وفي الصين، يقوم 40% من البالغين بإجراء المدفوعات عبر الهاتف المحمول.

طرق استخدام الإنترنت

هناك طريقة أخرى لإجراء المدفوعات الرقمية وهي استخدام الإنترنت لدفع الفواتير أو لشراء شيء ما عبر الإنترنت. وعالمياً، استخدم 29% من البالغين الإنترنت لأحد هذين الغرضين في العام الماضي. لكن النسبة تراوحت بين 68% من البالغين في البلدان مرتفعة الدخل، و49% في الصين، ومتوسط لا يتجاوز 11% في البلدان النامية باستثناء الصين.

والشراء عبر الإنترنت لا يعني بالضرورة أن يتم الدفع إلكترونياً. فبالنسبة لطلبات الشراء عبر الإنترنت، يتم الدفع عادةً نقداً عند التسليم في الكثير من البلدان النامية. ولقياس مدى شيوع هذه الممارسة، اشتمل المسح الاستقصائي للمؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 على سؤال للناس في البلدان النامية عن كيفية دفع ثمن المشتريات التي يقومون بها عبر الإنترنت. وفي جميع البلدان النامية باستثناء الصين، قام 53% من البالغين في المتوسط بدفع ثمن مشترياتهم التي أجروها عبر الإنترنت خلال الاثني عشر شهرا الماضية نقداً عند التسليم. وعلى العكس في الصين، قام 85% من البالغين ممن أجروا مشتريات عبر الإنترنت بدفع ثمنها إلكترونياً.

الحسابات الخاملة

ليس جميع الأشخاص الذين لديهم حسابات يستخدمونها بنشاط. وعالمياً، أفاد نحو خُمس مالكي الحسابات بأنهم لم يقوموا بأي عمليات إيداع أو سحب، بشكل رقمي أو خلافه خلال الاثني عشر شهراً الماضية، وبالتالي فهم يمتلكون ما يمكن اعتباره حسابات خاملة. وتتفاوت نسبة هذه الحسابات من بلد لآخر، لكنها تُعد مرتفعة خاصةً في العديد من بلدان جنوب آسيا.

أنماط الادخار والائتمان والقدرة على مواجهة المخاطر المالية

إن ادخار الأموال، وإمكانية الحصول على الائتمان، وإدارة المخاطر المالية هي جميعاً جوانب رئيسية للشمول المالية. وتوضِّح بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي كيف ولماذا يقوم الناس بالادخار والاقتراض وتبرز مدى قدرتهم على تغطية النفقات غير المتوقعة.

الادخار من أجل المستقبل

أفاد نحو نصف البالغين في مختلف أنحاء العالم بأنهم ادخروا بعض الأموال في العام الماضي. وفي البلدان مرتفعة الدخل، أفاد 71% بأنهم قاموا بالادخار مقابل 43% في البلدان النامية (الشكل 3). ويدخر الناس الأموال بطرق مختلفة. فالكثيرون يدخرون بالطرق الرسمية من خلال، على سبيل المثال، استخدام حساب في مؤسسة مالية. وفي البلدان مرتفعة الدخل، يستخدم أكثر من ثلاثة أرباع المدخرين (55% من مجموع البالغين) هذه الطريقة في الادخار. وأما في البلدان النامية، يستخدم ما يقل قليلاً عن نصف المدخرين (21% من مجموع البالغين) هذه الطريقة. وأحد البدائل الشائعة هو الادخار بطرق شبه رسمية من خلال استخدام نادٍ للادخار، وهو ما يشيع خاصةً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، أو بإيداع المدخرات لدى شخص خارج الأسرة على سبيل الأمانة. ويدخر بعض الناس بطرق أخرى قد تشمل ببساطة ادخار النقود في المنزل ("تحت البلاطة") أو الادخار في الماشية

أو المجوهرات أو العقارات. وقد يشمل ذلك أيضاً استخدام الأدوات الاستثمارية التي تطرحها أسواق الأسهم وأسواق التداول الأخرى، أو شراء الأوراق المالية الحكومية.

وتتفاوت أنماط الادخار أيضاً حسب نوع الجنس ومستوى الدخل. وفي البلدان النامية، تزيد احتمالية ادخار الرجال في المؤسسات المالية بواقع 6 نقاط مئوية مقارنةً بالنساء، فيما يزيد احتمال ادخار البالغين الأكثر ثراءً بواقع 15 نقطة مئوية مقارنةً بنظرائهم الأشد فقراً.وفي البلدان مرتفعة الدخل، يزيد احتمال الادخار بالطرق الرسمية بين البالغين الأكثر ثراءً بواقع 23 نقطة مئوية عن نظرائهم الأشد فقراً.

وأفاد نحو نصف البالغين في البلدان مرتفعة الدخل بأنهم يدخرون لمرحلة كِبَر السن. وأما في البلدان النامية، فلم تتجاوز نسبة من أفادوا بذلك 16%. وفي البلدان مرتفعة الدخل والنامية على حد سواء، أفاد 14% بأنهم يدخرون لبدء مشروع أو تشغيله أو توسيعه. ويكون الادخار من أجل المشاريع أكثر شيوعاً في العديد من بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث أفاد بذلك 29% أو أكثر من البالغين في إثيوبيا وكينيا ونيجيريا على سبيل المثال.

اقتراض الأموال

أفاد نحو نصف البالغين في مختلف أنحاء العالم بأنهم اقترضوا أموالا في العام الماضي. وكانت النسبة الأكبر في البلدان مرتفعة الدخل، حيث يعتمد معظم المقترضين على الائتمان الرسمي المقدَّم من مؤسسة مالية أو من خلال بطاقة الائتمان. وعلى العكس من ذلك، يلجأ المقترضون في البلدان النامية على الأرجح إلى الأسرة أو الأصدقاء (الشكل 4).

فما هي الأغراض التي يقترض الناس من أجلها؟ أحد الأغراض الشائعة هو شراء أرض أو منزل، وهو أكبر استثمار مالي يقوم به العديد من الأشخاص في حياتهم. وفي عام 2017، أفاد 27% من البالغين في البلدان مرتفعة الدخل بأنهم مدينون بقرض سكني أخذوه من أحد البنوك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية. وفي المقابل، كانت تلك النسبة أقل عادةً من 10% في البلدان النامية.

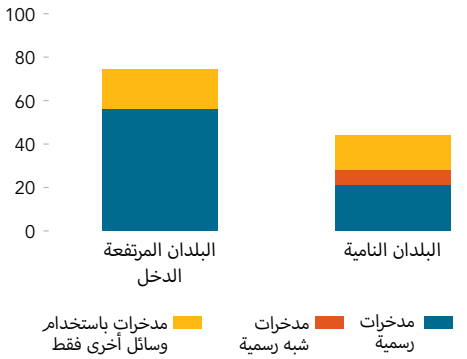
الوصول إلى الأموال في الحالات الطارئة

لقياس القدرة على مواجهة المخاطر المالية، تضمَّن المسح الاستقصائي للمؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 سؤالاً

الشكل 3

عالميا: أكثر من نصف البالغين ممن يدخرون يختارون مؤسسة مالية لذلك

بالغون ادخروا أي مبلغ العام الماضي (%)، 2017

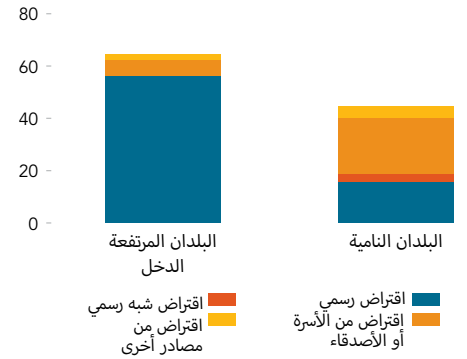


المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.
ملاحظة: الأفراد قد يدخرون بوسائل مختلفة، لكن الفئات تم تصنيفها لتكون حصرية. فالمدخرات الرسمية تشمل جميع البالغين ممن ادخروا مبلغا ماليا رسميا. والمدخرات غير الرسمية تشمل جميع البالغين ممن ادخروا مبلغا ماليا بشكل شبه رسمي لكنه ليس رسميا. ولم يتم جمع البيانات عن المدخرات شبه الرسمية في معظم البلدان المرتفعة الدخل.

الشكل 4

المقترض على الأرجح يعتمد على الائتمان الرسمي في البلدان المرتفعة الدخل عنه في البلدان النامية

عدد البالغين الذين اقترضوا أي مبلغ مالي في العام الماضي (%)، 2017

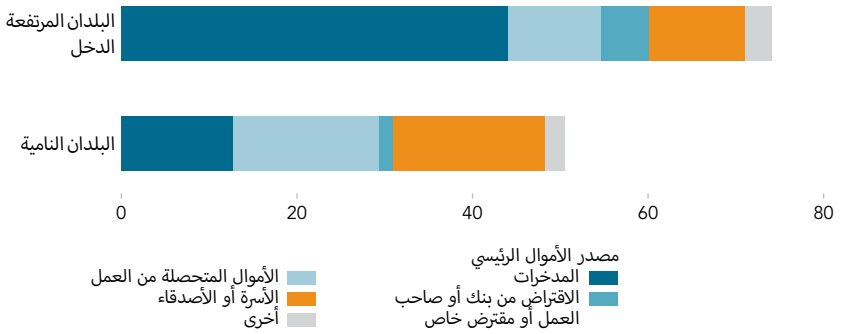


المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.
ملاحظة: الأفراد قد يقترضون من مصادر متعددة لكن الفئات تم تصنيفها لتكون حصرية. فالاقتراض الرسمي يشمل جميع البالغين ممن اقترضوا مبلغا ماليا من مؤسسة مالية أو عبر استخدام بطاقة ائتمان. والاقتراض شبه الرسمي يشمل جميع البالغين ممن اقترضوا مبلغا ماليا بشكل شبه رسمي (من مكاتب المدخرات) لكنها غير رسمية. والاقتراض من الأسرة والأصدقاء يتضمن البالغين ممن اقترضوا رسميا أو شبه رسمي.

الشكل 5

الأفراد في البلدان المرتفعة الدخل قادرون على الأرجح على الحصول على المال بشكل طارئ بما في ذلك المدخرات

Adults able to raise emergency funds (%), 2017



المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

ملاحظة: تشمل أخرى جميع المستجيبين ممن اختاروا "بيع أصول" أو "مصادر أخرى" أو "لا يعرفون" أو "رفضوا" الإجابة عن المصدر الرئيسي للأموال الطارئة

للمشاركين عما إذا كان يمكنهم التوصل إلى مبلغ يعادل 1/20 من نصيبالفردمنإجماليالدخلالقومي بالعملة المحلية خلال الشهر القادم. وتم سؤالهم أيضاً عن المصدر الرئيسي الذي سيحصلون منه على التمويل. وفي البلدان مرتفعة الدخل، كان احتمال إجابة المشاركين بقدرتهم على جمع الأموال في الحالات الطارئة أكبر بكثير (الشكل 5). ومن بين مَن أجابوا بأنه يمكنهم التوصل إلى الأموال، أفاد معظم المشاركين في البلدان مرتفعة الدخل بأنهم سيعتمدون على المدخرات، فيما أفاد معظم المشاركين في البلدان النامية بأنهم سيلجأون إلى الأسرة أو الأصدقاء أو سيحصلون على أموال من عملهم. ومن بين المشاركين في البلدان النامية الذين ذكروا أن المدخرات هي مصدر التمويل الرئيسي لهم ، هناك 85% يمتلكون حسابات، لكن لم يُفِد سوى 50% بأنهم ادخروا في إحدى المؤسسات المالية.

زيادة الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية

قدَّمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، منذ تدشينها في عام 2011، رؤىً وأفكاراً حول طرق زيادة شمول هذه الخدمات. ويتميز إصدار عام 2017، لأول مرة، باحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالإنترنت، حيث يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة أكبر.

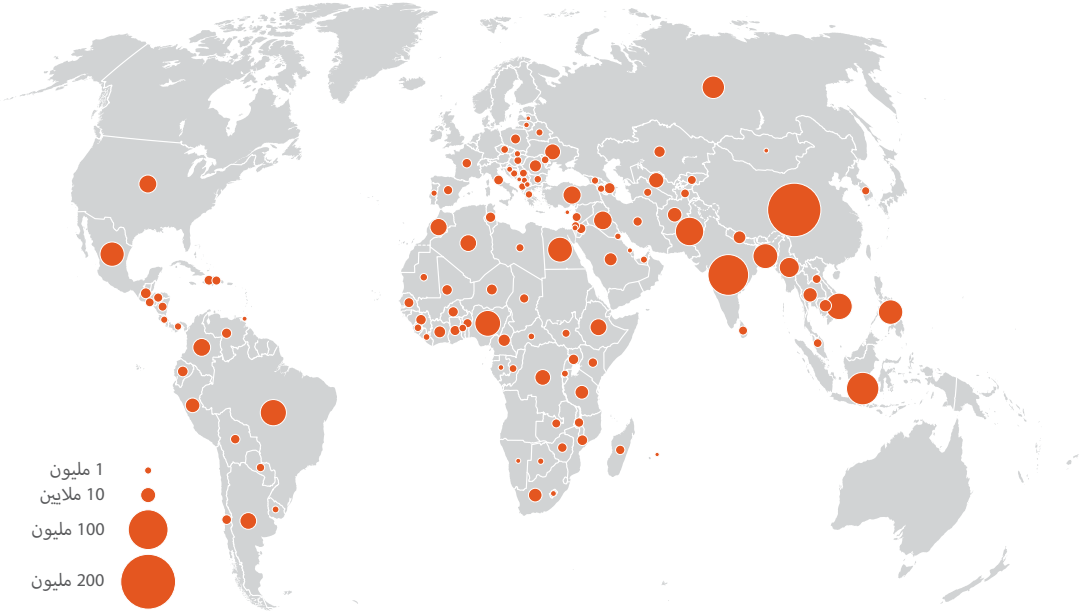
وبالطبع، لا تكفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها لزيادة الشمول المالي.ولضمان استفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية، يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة، ولوائح تنظيمية ملائمة، وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين. ويلزم أيضاً تصميم الخدمات المالية، سواء أكانت رقمية أم تناظرية، بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء ومستخدمي هذه الخدمات لأول مرة الذين قد تكون مهارات القراءة والكتابة والحساب لديهم متدنية.

وامتلاك هاتف محمول بسيط يمكن أن يتيح إمكانية الحصول على الحسابات المالية المستخدمة عبر الهاتف المحمول وغيرها من الخدمات المالية.كما يؤدي الاتصال بالإنترنت إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة. ويمكن لهذه التقنيات أن تساعد في التغلب على الحواجز التي يقول البالغون غير المالكين

الخريطة 4

ثلثا البالغين ممن ليس لديهم حساب مصرفي على الهاتف المحمول

بالغون ليس لديهم حساب مصرفي ويملكون هاتفا محمولا، 2017



المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي، استطلاع جالوب العالمي 2017

ملاحظة: البيانات غير معروضة للبلدان التي تقل نسبة البالغين بدون حساب مصرفي عن 5%

لحسابات مصرفية إنها تمنعهم من الحصول على الخدمات المالية. ويمكن أن تزيل الهواتف المحمولة الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة للوصول إلى المؤسسات المالية.ومن خلال خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية، قد تؤدي التكنولوجيا الرقمية إلى زيادة يُسر تكلفتها.

كم عدد البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية ولديهم هواتف محمولة؟ عالمياً، حوالي 1.1 مليار شخص أو نحو ثلثي مجموع البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية. وفي الهند والمكسيك، هناك أكثر من 50% ممن لا يملكون حسابات مصرفية لديهم هواتف محمولة؛ وفي الصين تصل هذه النسبة إلى 82% (الخريطة 4).

عدد أقل من البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية يمتلكون هواتف محمولة ويمكنهم الاتصال بالإنترنت بطريقة ما، سواء من خلال الهواتف الذكية أو أجهزة الكمبيوتر المنزلية أو مقاهي الإنترنت أو أي طريقة أخرى. وعالمياً، تبلغ النسبة نحو الربع. لكن كما هو الحال بالنسبة للحسابات، تكون إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية-سواء الهواتف المحمولة بمفردها أو هي والإنترنت معاً- أقل بين النساء، والبالغين الأشد فقراً، والأشخاص الأقل تعليماً، والفئات الأخرى المحرومة عادةً.

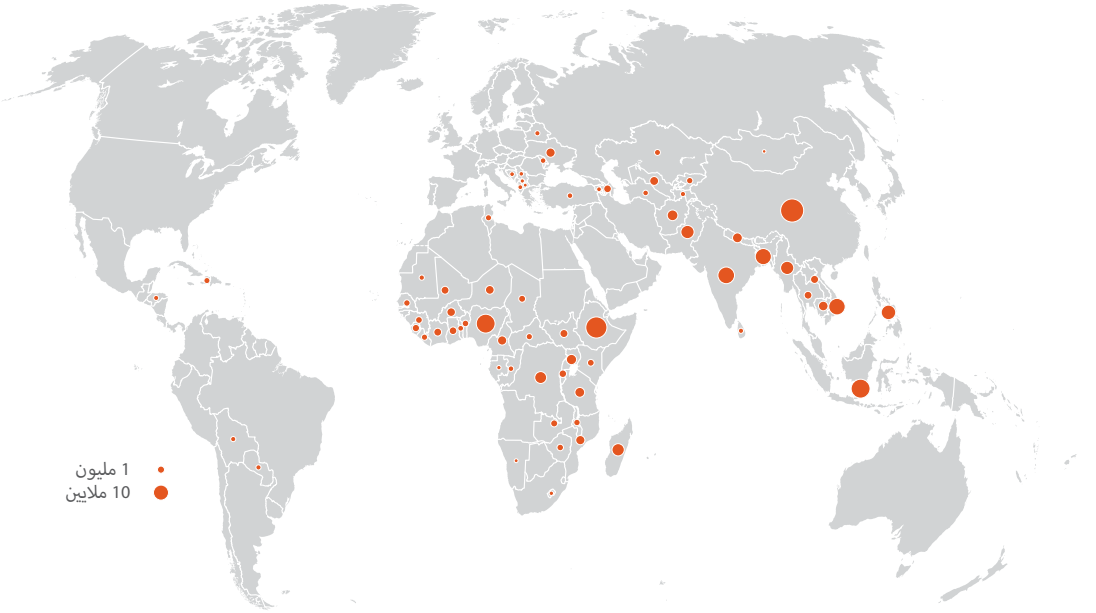
طرق زيادة ملكية الحسابات

من خلال تحويل المدفوعات النقدية الروتينية إلى حسابات مصرفية، تستطيع الحكومات ومؤسسات الأعمال المساعدة في تقليص عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية بشكل كبير. وتسدد الحكومات للمواطنين أنواعا عديدة من المدفوعات - دفع الأجور للعاملين بالقطاع العام، وتوزيع

الخريطة 5

حوالي 235 مليون بالغ لا يحصلون على خدمات مصرفية ويحصلون على مدفوعات زراعية نقدا

بالغون بدون حساب مصرفي يتلقون مدفوعات عن منتجات زراعية في العام الماضي نقدا فقط 2017



المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

ملاحظة: البيانات غير معروضة للبلدان التي تقل نسبة البالغين بدون حساب مصرفي عن 5% أو نسبة من يتلقون مدفوعات عن منتجات زراعية عن 10%

معاشاته التقاعدية، وتقديم تحويلات حكومية لمن يحتاجون إلى إعانات اجتماعية. ومن خلال رقمنة هذه المدفوعات، يمكن تقليل عدد البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية بما يصل إلى 100 مليون على مستوى العالم. والكثير من هؤلاء البالغين لديهم الأساسيات التكنولوجية اللازمة لاستلام هذه المدفوعات في شكل رقمي. وتوجد هواتف محمولة لدى ثلثي البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ويتلقون التحويلات الحكومية نقداً، والبالغ عددهم 60 مليوناً في مختلف أنحاء العالم.

بل هناك فرص أكبر متاحة في القطاع الخاص. وعالمياً، يعمل بالقطاع الخاص قرابة 230 مليون بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية ويتلقون أجورهم نقداً فقط، ويمتلك 78% من هؤلاء العاملين هواتف محمولة.

ويمكن أن يستفيد المزارعون الذين ليست لديهم حسابات مصرفية من أمن وسهولة أنظمة الدفع الرقمية للمبيعات الزراعية. وهناك نحو 235 مليون بالغ لا يملكون حسابات مصرفية حول العالم يتلقون المدفوعات الخاصة ببيع المنتجات الزراعية نقداً (الخريطة 5)، ويمتلك 59% منهم هواتف محمولة. ومن خلال رقمنة سلاسل توريد الصناعات الزراعية، يمكن أيضا إنشاء سجلات للسداد والمساعدة في توسيع سبل حصول صغار المزارعين على الائتمان والتأمين.

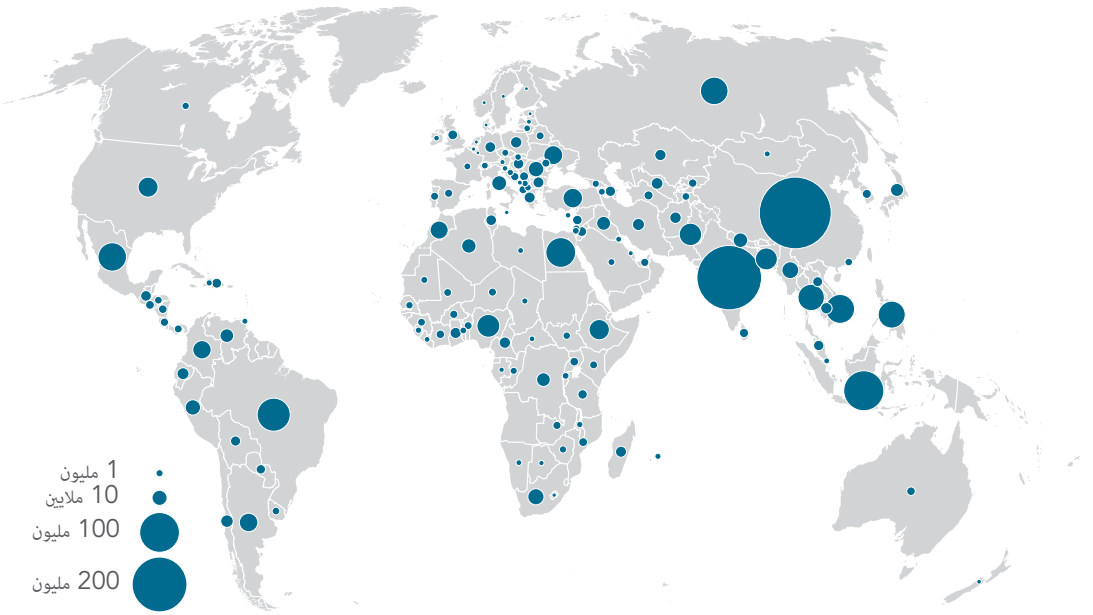
طرق زيادة استخدام الحسابات

رغم أن الشمول المالي يبدأ من امتلاك حساب مصرفي، فإن المنافع تتحقق عند استخدام هذا الحساب بنشاط، إما في ادخار الأموال أو إدارة المخاطر المالية أو سداد المدفوعات أو تلقيها. وتشير

الخريطة 6

مليار بالغ لديهم حساب مصرفي لكنهم يسددون فواتير المرافق نقدا

بالغون لديهم حساب مصرفي سددوا فواتير المرافق في العام الماضي نقدا فقط 2017



المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي إلى وجود الكثير من الفرص المتاحة لمساعدة الأشخاص الذين يمتلكون حسابات بالفعل على الاستفادة منها بصورة أفضل.

وعالمياً، مازال هناك مليار بالغ من مالكي الحسابات يدفعون فواتير المرافق نقداً (الخريطة 6). وإذا قام عدد أكبر من مقدِّمي خدمات المرافق بعرض بديل جذاب لدفع الفواتير رقمياً، فيمكن أن يستفيد الطرفان من زيادة الكفاءة.

هناك الكثير من البالغين الذين يعملون ولديهم حسابات مصرفية مازالوا يتقاضون أجورهم نقداً. وعالمياً، يعمل نحو 300 مليون من مالكي الحسابات بالقطاع الخاص ويتقاضون أجورهم نقداً، في حين يتلقى قرابة 275 من مالكي الحسابات المدفوعات الخاصة ببيع المنتجات الزراعية نقداً.

ويقوم قرابة 280 مليون شخص لديهم حسابات في البلدان النامية باستخدام الأموال النقدية أو خدمة موظف الشباك لإرسال أو تلقي تحويلات محلية- من بينهم 10 ملايين في بنجلاديش و65 مليونا في الهند.

الحواشي

1. للاطلاع على عرض عام عن كيفية دفع عجلة التنمية من خلال تحقيق الشمول المالي، انظر كارلان وآخرين (2016)؛ وديميرغوتش-كونت، وكلابر، وسينغر (2017).
2. على سبيل المثال، لم تتوصل دراسة عن توفير حسابات أساسية بلا مزايا ومخفَّضة التكلفة للفقراء بالمناطق الريفية في شيلي وملاوي وأوغندا إلى أي شواهد تفيد حدوث زيادة عامة في معدلات الادخار أو تحسُّن في نواتج مثل نواتج الرعاية الصحية أو الالتحاق بالمدارس أو الاستهلاك (دوباس وآخرون،

على وشك الصدور) نتيجة تقديم هذه الحسابات. وترى هذه الدراسة أن هناك عوامل عديدة حدَّت من أثر التوسع في إمكانية الحصول على الحسابات: فهي غير مصممة لتغطي احتياجات محددة، وارتفاع تكاليف المعاملات عند استخدام هذه الحسابات، كما أن الأفراد المشمولين بالدراسة أشد فقراً مقارنةً بغيرهم في الدراسات الأخرى. علاوة على ذلك، يمكن أن تكون للابتكارات، التي تسهِّل إجراء المعاملات المالية وتخفض من تكلفتها، نتائج غير مقصودة. ففي كينيا على سبيل المثال، توصلت دراسة إلى أن تزويد أصحاب الحسابات ببطاقات لاستخدام ماكينة الصرف الآلي مجاناً أدى إلى زيادة سهولة الوصول إلى الحسابات، لكنه تسبب أيضاً في انخفاض جاذبيتها للنساء اللائي كن يستخدمنها لحفظ مدخراتهن الشخصية بعيداً عن أيدي أزواجهن الذين لديهم قدرة أكبر على المساومة (تشانر 2017).

3. سوري وجاك (2016).
4. جاك وسوري (2014).
5. أكر وآخرون (2016).
6. دوباس وروبنسون (2013). مع ذلك، لم تتوصل الدراسة إلى أي تأثير من هذا القبيل بالنسبة للرجال الذين يعملون سائقين لدراجات الأجرة.
7. برينا (2015).
8. برون وآخرون (2016).
9. موراليدهاران ونيهاوس وسوختانكار (2016).
10. أكر وآخرون (2016).
11. لا يمكن التأكد مما إذا كانت الحسابات، التي لم تُجرَ بها أي عمليات إيداع أو سحب خلال الاثني عشر شهراً الماضية، "خاملةً" لأنها قد تُستخدم للادخار طويل الأمد.

ثبت المراجع

Aker, Jenny C., Rachid Boumnijel, Amanda McClelland, and Niall Tierney. 2016. "Payment Mechanisms and Anti-Poverty Programs: Evidence from a Mobile Money Cash Transfer Experiment in Niger." Tufts University Working Paper, Fletcher School and Department of Economics, Tufts University, Medford, MA.

Brune, Lasse, Xavier Giné, Jessica Goldberg, and Dean Yang. 2016. "Facilitating Savings for Agriculture: Field Experimental Evidence from Malawi." *Economic Development and Cultural Change* 64 (2): 187–220.

Demirgüç-Kunt, Asli, Leora Klapper, and Dorothe Singer. 2017. "Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Evidence." Policy Research Working Paper 8040, World Bank, Washington, DC.

Dupas, Pascaline, Dean Karlan, Jonathan Robinson, and Diego Ubfal. Forthcoming. "Banking the Unbanked? Evidence from Three Countries." *American Economic Journal: Applied Economics.*

Dupas, Pascaline, and Jonathan Robinson. 2013. "Savings Constraints and Microenterprise Development: Evidence from a Field Experiment in Kenya." *American Economic Journal: Applied Economics* 5 (1): 163–92.

Jack, William, and Tavneet Suri. 2014. "Risk Sharing and Transactions Costs: Evidence from Kenya's Mobile Money Revolution." *American Economic Review* 104 (1): 183–223.

Karlan, Dean, Jake Kendall, Rebecca Mann, Rohini Pande, Tavneet Suri, and Jonathan Zinman. 2016. "Research and Impacts of Digital Financial Services." NBER Working Paper 22633, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Muralidharan, Karthik, Paul Niehaus, and Sandip Sukhtankar. 2016. "Building State Capacity: Evidence from Biometric Smartcards in India." *American Economic Review* 106 (10): 2895–929.

Prina, Silvia. 2015. "Banking the Poor via Savings Accounts: Evidence from a Field Experiment." *Journal of Development Economics* 115 (July): 16–31.

Schaner, Simone. 2017. "The Cost of Convenience? Transaction Costs, Bargaining Power, and Savings Account Use in Kenya." *Journal of Human Resources* 52 (4): 919–45.

Suri, Tavneet, and William Jack. 2016. "The Long-Run Poverty and Gender Impacts of Mobile Money." *Science* 354 (6317): 1288–92.

محتويات تقرير

قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية

Foreword

Acknowledgments

About the Global Findex database

Overview

1 Account ownership

Account ownership around the world

What are the trends since 2011?

How important are mobile money accounts?

Gender gaps in account ownership

How have gender gaps changed since 2011?

Is mobile money helping women get equal access to accounts?

Gaps in account ownership between richer and poorer

How have gaps between richer and poorer changed since 2011?

Are mobile money accounts helping to shrink the gaps?

Differences in account ownership by other individual characteristics

What are the differences by age group?

What are the patterns by education level?

What are the links with employment status?

What about the urban-rural gap?

2 The unbanked

Who the unbanked are

Why people remain unbanked

3 Payments

Payments from government to people

How do people receive government payments?

What are the patterns for different types of government payments?

Payments from businesses to people—private sector wages

Other payments for work

How do people receive payments for agricultural products?

How do people receive payments from self-employment?

Payments from people to businesses—utility payments

Payments between people—domestic remittances

4 Use of accounts

Use of accounts for digital payments

What are the overall changes since 2014?

How many people use debit and credit cards to make purchases?

Where are payments using a mobile phone or the internet catching on?

How many people use the internet to shop and pay bills?

Use of accounts for saving

Accounts that remain inactive

5 Saving, credit, and financial resilience

How and why people save

How do people save?

How does account ownership matter for savings behavior?

How does savings behavior differ across economies and individual characteristics?

What are the main reasons for saving?

How and why people borrow

What are the sources of credit?

What is the role of credit cards in formal borrowing?

What are the main reasons for borrowing?

Financial resilience

What are the sources of emergency funds?

What is the exposure to financial risk in agriculture?

Spotlight: Access to mobile phones and the internet around the world

6 Opportunities for expanding financial inclusion through digital technology

The landscape for digital payments

Creating an enabling environment

Leveraging digital technology among the unbanked

Opportunities for expanding account ownership among the unbanked

Digitizing payments from government to people

Digitizing payments from businesses to people

Digitizing payments for agricultural products

Digitizing domestic remittances and formalizing saving

Opportunities for increasing the use of accounts among the banked

References

Survey methodology

Indicator table

Global Findex glossary

ECO-AUDIT

Environmental Benefits Statement

The World Bank Group is committed to reducing its environmental footprint. In support of this commitment, we leverage electronic publishing options and print-on-demand technology, which is located in regional hubs worldwide. Together, these initiatives enable print runs to be lowered and shipping distances decreased, resulting in reduced paper consumption, chemical use, greenhouse gas emissions, and waste.

We follow the recommended standards for paper use set by the Green Press Initiative. The majority of our books are printed on Forest Stewardship Council (FSC)–certified paper, with nearly all containing 50–100 percent recycled content. The recycled fiber in our book paper is either unbleached or bleached using totally chlorine-free (TCF), processed chlorine–free (PCF), or enhanced elemental chlorine–free (EECF) processes.

More information about the Bank's environmental philosophy can be found at http://www.worldbank.org/corporateresponsibility.



قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي | 2017

في عام 2011، دشَّن البنك الدولي-بتمويل من مؤسسة بيل وملينداجيتس- قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي التي تُعد أشمل قاعدة بيانات في العالم عن كيفية قيام البالغين بالادخار والاقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية. وتغطي قاعدة البيانات هذه، التي تعتمد على بيانات المسوح الاستقصائية التي يتم جمعها بالتعاون مع مؤسسة جالوبGallup ، أكثر من 140 بلداً حول العالم. وأعقبت الجولة الأولى من المسوح الاستقصائية جولة ثانية في عام 2014 وأخرى ثالثة في عام 2017.

وتشتمل قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017، التي جُمِعت باستخدام مسوح استقصائية ممثلة على المستوى الوطني شملت ما يزيد عن 150 ألف بالغ في سن 15 عاما وما فوقها في أكثر من 140 بلداً، على مؤشرات محدَّثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها. وتحتوي أيضاً على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية. وتُظهر البيانات وجود فرص لتوسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بين مَن ليست لديهم حسابات مصرفية، وكذلك تشجيع زيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية بين من يمتلكون حسابات.

وقد أصبحت قاعدة البيانات هذه ركيزة أساسية للجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي. وبالإضافة إلى الاستشهاد بها على نطاق واسع من جانب الباحثين والعاملين في مجال التنمية، تُستخدَم قاعدة البيانات هذه لتتبع مدى التقدُّم نحو تحقيق هدف البنك الدولي المتعلق بتحقيق الشمول المالي بحلول عام 2020 وكذلك أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

يستخلص هذا العرض العام النتائج الرئيسية من كل فصل من الفصول الستة للتقرير الرئيسي عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017. ويمكن الاطلاع على قاعدة البيانات، والنص الكامل للتقرير، والبيانات الأساسية لجميع الأشكال على مستوى كل بلد - إلى جانب الاستبيان ومنهجية المسح والمواد الأخرى ذات الصلة- على هذا الموقع:

http://www.worldbank.org/globalfindex

@المؤشر العالمي للشمول المالي

مجموعة البنك الدولي